الجهود العلمية اللّسانية لعبد الرحمان الحاج صالح من خلال قراءته للتراث

The linguistic efforts of Abd al-Rahman al-Hajj Salih through his reading of heritage

عبد القادر بن التواتي1.*

1جامعة –الأغواط (الجزائر)967amel@live.com

تاريخ الإيداع: 2021/08/10 **تاريخ المراجعة**: 2021/09/28 **تاريخ النشر**: 2021/12/30

ملخص

يتناول هذا البحث المفاهيم العلمية النّحوية التّراثية التي تناولها عبد الرحمن الحاج صالح، بالدّراسة والتّحليل والتي تعتبر حسب رأي الدّارسين اللغويين فهمًا جديدا للنّحو العربي، وهي جديرة بالاهتمام، لما طرحته من إشكالات عميقة مسّت الدّرس النّحوي في المنهج والمصطلح، وقضايا النّحو العلمي والتّعليمي....،وهي إشكالات وقع فيها النّحاة المتأخرون، وتبعهم في ذلك أغلب الباحثين المحدثين ومن هنا كان النّظر في أسسها ومبادئها ضروريا،.

اعتمد البحث على المنهج التحليلي في عرضه للمفاهيم، و الأحكام العلمية المستنبطة من الأصول النّقلية الصّحيحة، وحتى دلالة المصطلح التي استخدمها الخليل وتلميذه سيبويه، ومن جاء بعدهما، وهناك تغيرات عميقة أحدثها النحاة المتأخرون في المنهج وفي التّصور، فهي قراءة جديدة حديثة لكتاب سيبويه، الذي حوى مفاهيم لسانية رائدة، أثبت صحتها علم اللسان الحديث.

الكلمات المفتاحية:النحاة الأوائل- النحاة المتأخرون –المنهج – المبادئ –

***Abstrac**t: This research deals with the scientific grammatical and heritage concepts that Abd al-Rahman al-Haj Salih dealt with, with study and analysis, which, according to the opinion of linguists, is a new understanding of Arabic grammar. ...., which are problems that the later grammarians fell into, and most of the modern researchers followed them in that, and from here it was necessary to look into its foundations and principles.*

The research relied on the analytical method in its presentation of the concepts, the scientific judgments deduced from the correct transferable origins, and even the significance of the term used by Al-Khalil and his student Sibawayh, and those who came after them. It contained pioneering linguistic concepts, proven correct by modern linguistics.

***Keywords**: grammarians - early - late - method – principles*

**المؤلف المراسل*

1- - مقدمة:

ينطلق الحاج صالح من التّراث اللغوي الأصيل، خاصة التراث الخليلي، وهي بكل تأكيد انطلاقة مجتهد لا مقلد كما يقول: فالنّحاة الخليليون القدامى، ونحن أتباع لهم في ذلك مجتهدين لا مقلدين(1)، وهذا ما يجعله متميزا متفردا في كل ما يطرحه في أبحاثه و-فيما أعلم- أنه لم يسبق في ذلك إلا ما كان من النّحاة القدامى العباقرة كالجرجاني والسّهيلي، وابن كيسان، وابن جني في دراستهم لكتاب سيبويه بعد أن أعلنه تلميذه الأخفش الأوسط(سعيد بن مسعدة).، وكنتيجة لذلك يُعتقد أن النّحو الذي نراه اليوم ليس هو نحو الخليل وسيبويه، وإنما هو نحو علماء الكلام والفلاسفة والمناطقة المسلمين، لما حوى من كثرة التعليلات والتأويلات التي أفسدت المفاهيم العلمية التي طرحها النّحاة المتقدمون، .ومن هذا المنطلق كان اهتمامه بالتراث، بقراءة علمية جديدة تصحّح ما فسد منه، وكنتيجة لهذه الدراسات العميقة، ظهرت عدة نظريات كنظرية العلة ، والعامل ، والموضع ، والوضع و الاستعمال ...كان الحاج صالح أول من تعرض لها في محاضراته على مستوى الجامعات والمجامع العربية وحتى الأكاديميات الغربية باعتباره عضوا في جميعها، إنّ ما يميز الحاج صالح عن أغلب الباحثين العرب المعاصرين في علم اللسان، أمران هما:

- موقفه من أراء بعض المستشرقين الخاطئة عن التراث اللغوي العربي.-وهذا له مقام أخر-
- رؤيته للمنهج الذي اتبعه الخليل وسيبويه في تحليل اللغة. وهذا ما يهمنا في هذا البحث .

لا أحد ينكر مدى اتصال وتأثر جل الباحثين المعاصرين بالتصورات الغربية، ومنطلقها أنّ ما يأتينا من مفاهيم تستحق أن تتبوأ مقامها في النشاط الفكري العربي بدعوى أنها صادرة من أمم راقية، تقدمت علينا تقدما ملموسا. جعلهم يسقطون على اللغة العربية كلّ ما جدّ واستجدّ من مناهج.باستثناء الحاج صالح فإنه حاول قراءة التراث وفهمه حسب الظروف التي نشأ فيها، مستأنسا باللسانيات الغربية الحديثة، ممّا مكّنه من الوقوف على الاختلافات بين رؤية اللسانيين الغربيين للغة، ورؤية العلماء المسلمين الأوائل لها.

1-1- قضية البحث:

إن ما يطرحه البحث ليس أمرا هيّنا، بل يشكّل عمق الدراسات اللغوية العربية، لأنه يمسّ جوهرها، من خلال تقويض ما أبدعه العلماء المسلمون من مفاهيم لسانية رائدة مسّت كل مستويات اللغة من صوت ونحو وصرف...لتنتهي عند النحاة المتأخرين في ألفية أو أرجوزة، وهذا ما جعل الحاج صالح يقدّم قراءة جديدة، تكشف عن الأبعاد اللسانية التي طرحها علماؤنا الأولون، وهي لا تقل جودة عن ما نجده في الدراسات اللسانية الحديثة.

1-2- الدراسات السابقة:

هناك دراسون، تناولوا أعمال الحاج صالح العلمية أذكر منهم: صالح بلعيد، ومحمد صاري، التواتي بن التواتي، شفيقة العلوي، ولكن ليس كل من كتب فقد أجاد، وإنما يؤخذ ممن لازم صاحبها سنوات طوال يأخذ عنه، كل شاردة و ورادة، ويستفسر منه مباشرة إذا صعب عليه الحرف، وهؤلاء الذين ذكرتهم هم تلامذته، يوثق في كلامهم، ويؤخذ بآرائهم.

2- منهج الخليل وسيبويه:

اعتمد العلماء المسلمون في دراستهم للغة على النّظر إلى اللغة كظاهرة أي الظواهر اللغوية، وهي ههنا كلام العرب كما سُمع ونطقوا به من الجانب الاستعمالي والاجتماعي، ومن حيث هو ذات مخارج، ولغات متنوعة (تنوعات لغوية). -النّظر فيما يلزم من العمليات لصوغ الوحدات اللغوية فيما سموه بالحدود وهي ضوابط العربية(2). ومن هذا الفهم العام للخلفية اللسانية المعرفية نقدم النّظرية الخليلية بمبادئها وأسسها، كما أعلن عنها والتي تنطلق من فكر الخليل وتلميذه سيبويه.

وقف الخليل من كلام العرب موقف الذَّكي العبقري الذي له القدرة على الاكتشاف والاستنباط والتحليل، فوجد أن لغة العرب تتألف من ثلاث، وهو ما اصطَلح على تسميته بالاسم والفعل والحرف، وهنا أشير إلى ما ذكره المستشرق الألماني ماركس جوزيف مولر الذي حاول أن يثبت بالمقارنة العجيبة الغريبة بين أصول المنطق الأرسطوطاليسي، وأصول النّحو العربي، ومن بين ما ركَّز عليه التّقسيم الثّلاثي يقول الحاج صالح:" يقول ماركس :(إنها كانت سبعة عند نحاة اليونان ولكنّ العرب ولسوء الحظ لم يعرفوها، فقد اقتصروا على تمييز ثلاثة أقسام للكلام وهذا الذي نشاهده كاف لترك الفكرة المتبادرة إلى الذّهن أن نحاة السّريان كانوا أساتذة العرب...ثم يواصل حديثه قائلا: ويقسم سيبويه الكلام إلى ثلاثة أقسام الاسم والفعل والحرف فها هو ذا تقسيم أرسطو الذي حسَّنه فيما بعد نحاة اليونان)".(3).

وهذا قول مردود على قائله، وعلى من تبعه من الدارسين العرب قال الحاج صالح: لابد هاهنا أن نبيّن حقيقة قد فاتت ماركس وأكثر ممن عني بهذا الموضوع وهي هذه: لا يوجد في كتب أرسطو أي تقسيم ثلاثي للكلام مطلقا(4)، وحتى نكون منصفين، فالمستشرقون ليسوا على اتفاق في هذه المسالة وغيرها من المسائل، ففيهم النّزهاء الذين كلمة الحق، وأثبتوا مواقفهم كما فعل اينو ليتمان عندما كثر الخلاف بينهم(المستشرقون) منهم من أرجع الأمر لليونان وآخرون للسريان ...وقف هذا الرجل موقفا شجاعا وصريحا بكل موضوعية ونزاهة فقال: قال اينو ليتمان:(.... و هو أنه أبدع العرب علم النحو في الابتداء، وأنه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه لكن لما تعلم العرب الفلسفة اليونانية من السّريان في بلاد العراق تعلموا أيضا شيئا من النّحو)5.

وبرهان ذلك أن تقسيم الكلمة مختلف فيه قال سيبويه: فالكلم (اسم وفعل وحرف) جاء لمعنى وهذا تقسيم أصلي، أما الفلسفة ففيها الكلام (اسم وكلمة ورباط) وهذه الكلمات ترجمت من اليوناني إلى السّرياني ومن السّرياني إلى العربي فسميت هكذا في كتب الفلاسفة لا في كتب النحو أما كلمات اسم وفعل وحرف فإنها اصطلاحات عربية ما ترجمت ولا نقلت(6) ولا أعتقد أن الدكتور مصطفى حميدة في كتابه نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربية، بعيد عن هذا التقسيم اليوناني والسرياني .

3-المنهج الرّياضي(التّفسيري)

الخليل الذي وضع قواعد الشّعر أي (العروض)، وأيضا ما وضعه من نظام تركيبي للغة، الذي بنيت عليه المعاجم التي ألفها الناس، سرعان ما يقتنع بنزعة الخليل الرياضية في جميع ما يضعه من التحليلات و النظريات, باتفاق جميع الباحثين قديمهم وحديثهم، وتأكّد ذلك من خلال تحليل الآراء العلمية الخليلية، وتبيان الاستنباطات الرياضية فيها.، هذا المنهج الرّياضي مكّنه من إرساء نظرية جديدة، لا عهد للبحث اللغوي اللساني العربي بها .و هذه النظرية لم يكن بمقدورها الثّبات بالخليل فقط، فكُتب لها أن تُحتضن من علماء عباقرة عاصروه أو جاءوا من بعده كسيبويه والأخفش الأوسط وابن جني والرّضي والسهيلي، والجرجاني...وغيرهم، فهو

قد عاش في محيط من العباقرة، كلهم شاركوا في إرساء هذه الأبحاث القيمة يقول الحاج صالح: إن الخليل ليس هو وحده المسئول عن كل ما أبدعه عباقرة العلماء الأولين، فهناك من عاصره وكان عبقريا مثله ، ومن جاء بعده وكان عبقريا مثله وأذكر من هؤلاء الإمام الشافعي[7].

1-الحدود الإجرائية للاسم والفعل:

أ- **الاسم:** لم يجز الخليل تسمية الاسم باسم إلا إذا أخذ موضع الاسمية يقول : ويبيّن لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك[8] بمعنى أنها تحدد بقابليتها للزوائد فالاسم المفرد له خصائص الاسم بالموضع ثم تعدد الاستعمالات بحسب الغرض، وهو ما أشار إليه الدكتور الحاج الصالح في نظريته في باب الوضع والاستعمال إذا قال: فالخليل يؤكد على الموضع حتى يأخذ الاسم كامل الاسمية، بحسب الزوائد، وقد حصر الحاج صالح الزوائد كما حددها الخليل كالتالي[9]:

حروف الجر	أداة التعريف	النواة	علامة الإعراب	التنوين أو المضاف إليه	الصفة
2	1	0	1	2	3

(يمكن تطبيق ذلك بنموذج (قلم):

النواة – قلم (0)

زيادة قبل النواة:
- حرف الجر– بقلم (2)
- أداة التعريف–القلم (1)

زيادة بعد النواة:
- علامة الإعراب– قلمٌ : (1)
- التنوين أو الإضافة– قلمن، قلم زيد (2)
- الصفة– قلمٌ جيدٌ (3)

ويضيف الحاج صالح: " وحتى لا يقع الالتباس بين الاسم ككلمة مفردة (أي مجردة مما يدخل عليها) وبين الاسم مع الزوائد الداخلة عليه أطلقنا على هذا الأخير مصطلحا استعمله الرضي وابن يعيش وهو اللفظة (الاسمية أو الفعلية) "[10]وقد تتبعت بعض كتب النحو فوجدت أن معظمها يشير إلى هذا المفهوم قال ابن جني:" فمتى سمعت اللفظة من هذا عرف معّنيها،وهلم جرّا فيما سوى هذا من الأسماء، والأفعال، والحروف.ثم لك من بعد ذلك أن تنقل هذه المواضعة إلى غيرها"[11] .والمعنى نفسه نقله السيوطي في المزهر قال: وقال ابن إبار في شرح الفصول في قول ابن عبد المعطي: الكلام هو اللفظُ المركّب المفيد بالوضع[12]والوضع هنا يعني زيادة قبلية أو بعدية بالضرورة، فقولنا: الكتاب مفيد:

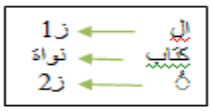

ويذهب السكاكي إلى أبعد من ذلك إذ يرى أن اللفظة لا يمكن أن تدل على مسمى دون وضع يقول: إن اللفظة تمتنع أن تدل على مسمى من غير وضع فمتى رأيتها دالة لم تشك في أن لها وضعا، وأن لوضعها صاحبا [13]وإليه يذهب الإمام الزمخشري حين قال:" معنى الكلمة والكلام الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع.وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف"[14]

وهنا تأكد لنا الفرق بين الاسم ككلمة مفردة واللفظة بالوضع بزيادات يفرضها الخطاب.أما حركات الإعراب بالنسبة للاسم فهي كما يقول سيبويه: والنصب في الأسماء: رأيت زيداً، والجرّ: مررت بزيد، والرفع: هذا زيد. وليس في الأسماء جزم[15] والرسم الآتي يبين المعنى بشكل كبير، باستخدام النواة (كتاب).

أ- حد الاسم الإجرائي:

ومن خلال الرسم نجد الزيادة على الأصل، وهي من الجهتين يمينا ويسارا وتبقى المادة الأصلية في الوسط تتغير دلالتها الوظيفية ولا تتغير كمادة أصلية.

ومما يدخل من الزوائد من اليمين آلة التعريف(أل)أو حروف الجر(أو)(أل) وحروف الجر)أما من جهة اليسار يمكن إضافة(الإعراب)أو(المضاف إليه) والتنوين والصفة)حسب طبيعة الزيادة

هذا الحد بالنسبة للاسم فإذا صار المتعلم قادرا على استيعابه والتمكن منه والتواصل عفويا وتلقائيا، فإنه ينتقل إلى المرحلة الجديدة وهي بناء الأجزاء الأخرى من الكلام، وما قيل عن حد الاسم يقال عن حد الفعل ، بخصوص الزيادة وطبيعتها ، وهناك أمر آخر ينبغي الإشارة إليه وهو أن للفعل ثلاثة حدود اقتضتها التقسيمات الزّمانية(الماضي حد الفعل الماضي)،(الحاضر/حد الفعل المضارع) ،(المستقبل /حد فعل الأمر).

ب - الفعل:

وهو ما أخذ من لفظ أحداث الأسماء قال سيبويه:" وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع(16). ونفس ما قيل عن الاسم يقال عن الفعل، فهو لا ينحصر في ذهب وسمع ومكث وحمد، فهي لا تكون أفعالا لوحدها وإنما بحسب موضعها".

هذه حدود الفعل كما تصورها الخليل: الماضي والمضارع والأمر، وهي تبدو غريبة لأن النحاة المتأخرين ورثوا أفكارا محدودة مسمومة بالمنهج الفلسفي، الذي غزا الفكر العربي في القرن الخامس الهجري، والذي فلق بين تصورين أحدهما أصيل والثاني هجين،ذلك أن كتاب سيبويه ذو جانبين اثنين:جانب علمي وجانب تعليمي-بيداغوجي17 والمتأخرون من النحاة العرب اهتموا بالنحو التعليمي، ولم يتفطنوا للجانب العلمي.يقول أيضا: وقد سار بعضُ النحاة العرب المحدثين على الدّرب نفسه الذي سار عليه أسلافهم المتأخرون دون أخذ الجانب العلمي للكتاب بالحسبان(18).

-حد الفعل الماضي(19)تغيرات داخل اللفظة (بالوصل)

تغيرات داخل النواة (بالبناء)

وهنا نجد أن الموضع، يشكل العنصر المركزي أو النواة اللفظية الفعلية في زمن منقطع ويشكل مجموع (الفعل الضمير المرفوع) نواة مركبة وهي الأصل، و تحتوي على كلمتين الفعل والفاعل وتكونان بمنزلة اسم واحد فالفعل والفاعل، بمنزلة اسم واحد أي لفظة بنيَ عليها أو تبنى على غيره(20) وعليه لا يمكن الفصل بين الفعل والفاعل، وحذف واحد منهما يؤدي إلى زوال البناء، فالمواضع الموجودة في داخل اللفظة الفعلية هي دائما ثابتة والعناصر التي تشغلها لا يمكن فصلها بواسطة التقديم والتأخير، ولا يمكن فصلها إلا بواسطة الاستبدال مع الصفر، لأنها مخصصات حقيقية تعتبر كجزء من الفعل الذي تدخل عليه. أما الزيادات عن اليمين أي الموضع 1 والموضع 2 هي: (قد) التي تتعاقب مع عدمها و(أن وما).أما عن اليسار نجد الموضع 1 فقط خاص بالضمائر المتصلة.

حد الفعل المضارع(21)

(تغيرات داخل اللفظة (بالوصل)

تغيرات داخل النواة (بالبناء)

	يُ	0	ص –فعل	0
	ن	يـ	ث -فعل	ف
			لا	ف
ما		يـ	س -فعل	ما
	ن	يـ	س –فعل	سوف
	ن		س –فعل	
	0	0	ص –فعل	لن
أن	0	يـ	ث -فعل	لم

	0	يـ	س -فعل	ل	أن+ لا
				لـ	كي+لا
	0	د	س –فعل	لا	لكي
	ن	0	ص –فعل	إلن	
ن	(ن)	يـ	–فعل	ث	
ن	(ن)	ي	–فعل	ث	
ن	ن	يـ	س –فعل		
ن	ن		س – فعل		
3	2	1	0	1	2

نجد أن الموضع 0 يمثل النواة ، والأصل فيها (ص-فعل0) الذي يدل على المتكلم المفرد وتتفرع هذه اللفظة إلى فروع بالزيادة ، من اليمين واليسار (زيادات الأدوات).من اليمين تظهر فيه الأدوات تحدد قيمة المضارع زمنيا وهي (قد، سـ، سوف، لا، لن ، لم ، لـ) ولكل معنى وظيفة خاصة.أما الموضع 2 فهو خاص بالقرائن التي تدخل على الفعل المضارع ونصبه(أن،ما،كي،إذن) وهذه القرائن تجعل حد الفعل بحكم الاسم ما عدا إذن.أما من اليسار 1 يمثل علامة إعراب المضارع ،والأصل هي الضمة أو ثبوت النون وقد يكون فارغا في حالة اتصال المضارع بنون النسوة أو نون التوكيد.

الموضع 2 خاص بنون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة.

الموضع 3 خاص بالضمائر المتصلة المنصوبة.

تغيرات داخل اللفظة (بالوصل)

	فعل(1)	-	-	o
	فعل(1)	-	-	
	فاعل(1)	-		
	فعل (1)	ـِ		
	(1)	o	-	ـْ
	(1)	o	-	ـْ
	فعل (1)	ـِ	-	ـْ
	فعل (1)	ـِ		ـْ

حد الفعل الأمر :(22)

نلاحظ في حد فعل الأمر المواضع التالية 1+0 هما الأصل وبالتالي فالموضع 1 مدمج مع النواة ، أي أن نواة فعل الأمر تتعاقب مع زوائد نواة المضارع، ويتمثل الأصل فعل + فاعل، والفاعل في الأصل مضمر .الموضع 1 من اليسار هو علامة الإعراب ولكنه فارغ لأن الأمر غير معرب .

الموضع 2 موضع نون التوكيد.

الموضع 3 ضمائر النصب المتصلة.

الزوائد لا تدخل عليه من اليمين.

4- مبدأ الوضع والاستعمال:

تطرق الباحث إلى هذين المصطلحين عندما تحدث عن اللغة فقال : اللغة وضع واستعمال.(23)إن اللغة موروث اجتماعي، ليست ملكا لأحد وإنما هي ملك الناطقين بها جميعا، لذلك فإن مفهوم الوضع يعكس لنا حاجة الإنسان إلى التواصل إذ لا يمكن أن يحصل هناك اندماج اجتماعي دون رابط يجمع بينهم لذلك تواضع الناس على تسمية الأشياء بمسميات حتى يكون هناك تفاهم وانسجام إلا أن هناك فروقا بين وضع اللغة وحالات الاستعمال، فبيّن الباحث الوضع وما يخص كيفية استعمال هذا الوضع أي هي نظام من الأدلة الموضوعية لغرض التبليغ ،واستعمال فعلي لهذا النظام في واقع الخطاب(24) والاقتصار على أحد هذين الجانبين من قبل الباحث اللغوي خطأ فاحش ذو عواقب وخيمة والعديد من الدارسين يركزون على وضع اللغة ويجعلونها محور الدراسة مما يجعل النتائج غير دقيقة، يقول:وقد أدرك علماؤنا ذلك ففرقوا بينهما وركزوا عليهما في آن واحد، فاللغة كما يتصورها المبدعون من علمائنا أمثال الخليل وسيبويه وابن جني وغيرهم ممن ظهر في الصدر الأول،هي قبل كل شئ وضع واستعمال الناطقين لها (25)

فاللغة نظام من الدوال يختار ما يحتاجه للتعبير عن أغراضه، وبالتالي يميّز بين ما هو راجع إلى القياس، وما هو راجع إلى الاستعمال أي إجراء اللغة في أحوال خطابية معينة بحكم أن قوانين الاستعمال غير قوانين النحو والقياس وهذا ما تجاهله النحاة المتأخّرون فلكل من الوضع والاستعمال قوانين خاصة تخضع لها، ويترتب عن ذلك أن اللفظ والمعنى في الوضع غيرهما في الاستعمال ولهذا ينبغي لمن يحلل عناصر اللسان من دوال ومدلولات أن يفرق بين ما هو راجع إلى التأدية واختلاف كيفياتها بين الأفراد والمجتمعات والأقاليم ، وبين ما هو خاص بالوضع لا خلاف فيه لأنه شيء مجرد من أعراض الاستعمال لفظا أو معنى.

ومن جهة يؤكد على مراعاة أو العناية بالنحو والبلاغة في عملية الخطاب التي تستلزمها طبيعة التواصل، فالمتكلم قد ينقل اللفظ من مطابقته الحقيقية إلى مطابقة مجازية حسب الملكة التبليغية المتوفرة

لدى المتكلم، ومن هنا كان إحكام التعامل اللغوي كما يقول صالح بلعيد: " اكتساب اللغة يقتضي اكتساب الملكة اللغوية النحوية والملكة التبليغية في آن واحد باعتبار أن النحو إحكام التصرف في مختلف البنى اللغوية والملكة التبليغية والقدرة على الربط الوثيق بين هذه البنى وما أشبهها، وبين الأغراض التي يمكن أن تؤديها بحسب ما يقتضيه حال الحديث (المقام) أي في حال خطاب معينة". (26)

5- مبدأ الباب:

يرى الحاج صالح "أن مفهوم الباب أطلقه سيبويه على مجموعة مرتبة من الحروف الأصلية للكلمة الثلاثية (27)"أو ما ينطبق على مستوى التركيب، ويعرفه الحاج صالح: "بأنه مجموعة من العناصر تنتمي إلى فئة أو صنف، وتجمعها بنية واحدة وكونه مجموعة بالمعنى المنطقي الرياضي لا مجرد جنس بالمعنى الأرسطي الذي يشبه مفهوم الباب في المعنى العربي،إلا من حيث كونه صنفا له صفة مميزة.

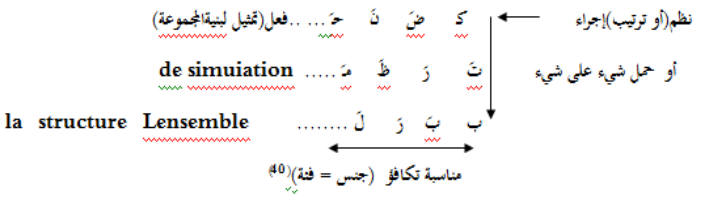

فالجامع بين هذه الوحدات ليس جنسها (بل قد لا تهتم بالجنس بل بالبنية التي تجمعها، ولا يمكن أن تستخرج بإدخال بعضها في بعض، بل بحمل كلّ جزء منها على نظيره مع مراعاة انتظامها أي مع اعتبار كلّ جزء في موضعه وقد أشار الرضي الاستراباذي في حديثه عن الصيغة: المراد ببناء الكلمة ووزنها وصيغتها وهيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كلّ في موضعه.(28) ومن هنا فإن الباب هو الجنس من الموضوعات ينطوي كل جنس تحت نظام خاص، تفرضه القوانين الخاصة به، ويعطي مثالا عن ذلك عن مفهوم الاستقامة في الكلام ،مستقيم حسن، مستقيم محال، مستقيم كذب، مستقيم قبيح، محال كذب .فهي تدخل في باب واحد هو باب الكلام (29) يقول سيبويه في هذا المعنى:" فمنه مستقيم حسن.

ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

-فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمس ، وسآتيك غدا.

-فأما المحال تَنقض أول كلامك بآخره فتقول : أتيتك غدا ، وسآتيك أمس

-أما المستقيم الكذب فقولك : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر ونحوه .

-وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه ، وهو قولك: قد زيدا رأيت وكي زيدُ يأتيك ، وأشباه هذا.-وأما المحال فأن تقول : "سوف أشرب ماء البحر أمس"(30).

يقول الحاج صالح :إن سيبويه هو أول من ميّز بين السلامة الراجعة إلى اللفظ (المستقيم الحسن القبيح)، والسلامة الخاصة بالمعنى :المستقيم /المحال ، ثم ميز أيضا بين السلامة التي يقتضيها القياس (أي النّظم العام الذي يميز لغة من لغة أخرى) والسلامة التي يقتضيها الاستعمال الحقيقي للناطقين (وهذا معنى الاستحسان الناطقين أنفسهم):حسن فعلى هذا يكون التمييز بهذه الكيفية : مستقيم حسن = سليم في القياس والاستعمال مستقيم قبيح = غير لحن ولكنّة خارج استعمال القياس وقليل.محال = قد يكون سليما في القياس

والاستعمال ولكنّه غير سليم من حيث المعنى ومن ثم جاء التمييز المطلق بين اللفظ والمعنى وأعني بذلك أن اللفظ إذا حدد أو فسّر باللجوء إلى اعتبارات تخص المعنى فالتحليل هو تحليل معنوي semantique لا غير،أما إذا حصل التحديد والتفسير على اللفظ نفسه دون للمعنى فهو تحليل لفظي نحوي"(31).

6- مبدأ المثال:

يقول عنه الحاج صالح:هو مفهوم منطقي رياضي(32) فهو عملية إجرائية تحويلية أي مجموع التصاريف التي تجري على المادة الأصلية(فَعَلَ) والأوزان التي تستنبط منها: نأخذ مثلا(ضرب)المادة الأصلية والأوزان المستنبطة منها هي مقابلة لها كما في الشكل الآتي(33):

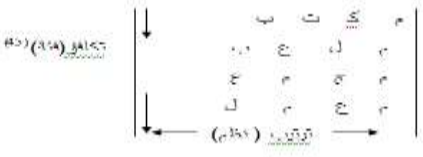

أما مستويات المثال يقول الحاج صالح : ويحصل المثال بتركيب عمليتين: عملية تجدريدية تِدي إلى فئة تسلط عليها هي نفسها عملية أخرى ترتيبية فيحصل بناءمعين مشترك يسمى مثالا(34) ونستنتج أن هناك مزج بين نموذجين لبناء مفهوم له تصور .

1- قسمة التراكيب:

هناك قسيمة تركيبية أخرى من نوع آخر وهي أعمق مما سبق وهو مستوى التركيب بين المادة الأصلية للكلمة وبين وزنها أو بنائها أو مثالها . وهذا التركيب هو ناتج عما يسمى الآن في الرياضيات بالجداء الديكارتي وهو عبارة عن مصفوفة ذات مدخلين :

بالنسبة للثلاثي كل الحركات مع السكون أفقيا والحركات وحدها عموديا ويتمثل كالتالي :

الجداء الديكارتي وقسمة التراكيب للثلاثي:

ف	فتحة	ضمة	كسرة	سكون
فتحة	فَعَلَ	فَعُلَ	فَعِلَ	فَعْلَ
ضمة	فُعَلَ	فُعُلَ	فُعِلَ	فُعْلَ
كسرة	فِعَلَ	فِعُلَ	فِعِلَ	فِعْلَ

يقول عن هذا التّصور للتركيب الداخلي للكلمة في هذين المستويين :حروف المادة الأصلية ثم مستوى الوزن مع هذه المادة ما كان يمكن أن يحصل إلا بتحصيل عملية أخرى وهي تحليل الكلم إلى هذه المادة وإلى وزن الكلمة وهي عملية تجريدية عميقة جدا ترتقي إلى أعلى درجات التحليل الرياضي لأنها ولأول مرة في تاريخ العلوم – تحليل عمودي لا يخضع لتسلسل الكلام المنطوق كما هو الحال في اللسانيات البنيوية الغربية الحديثة.

والجدير بالذكر هو أن مفهوم الجذر قد استعاره الغربيون من اللسانيات الهندية القديمة (وبلا شك من النحو أيضا) أما مفهوم مثال الكلمة أو وزنها وبناؤها فهو مفهوم عربي أصيل ولا يوجد ما يماثله إلى الآن في اللسانيات الغربية.

(أما المستشرقون اللغويون فأخذوه من العرب وأول من سماه Scheme هو CANTINEAU) ولا بد أن ندرك ذلك جيدا فإن التحليل الغربي يتبع تسلسل اللفظ فهو يحاول أن يكشف القطع الصوتية التي تتألف منها

الكلمة فيقسم هذه القطع إلى جذو ر وما يزاد عليها من السوابق واللواحق فهذا لا يمكن أن ينطبق هو وحده على العربية لأن تحويل الكلم من المفرد إلى جمع التكسير مثلا أو من فعل مجرد إلى مزيد وغير ذلك لا يمكن تحليلا أفقيا فقط : فخذ كلمة (كُتُب) كجمع(لكتاب) أين هي القطعة الصوتية التي تدل فيها هي وحدها على الجمع؟(35)

8- مبدأ القياس:

مفهوم القياس في النظرية الخليلية هو القياس العربي الخالص وليس ذلك الذي ينسب إلى أرسطو، ولا علاقة بينهما على الإطلاق والقياس هنا يعني كما يقول علماء الأصول: حمل شيء على شيء لجامع بينهما ، فالقياس عند النحاة هو أن تحمل كل ما ينتمي إلى جنس أو فئة إلى جنس أو فئة معينة من العناصر اللغوية بعضه على بعض حتى يمكن أن يتضح تكافؤها في البنية(36)ومن هذا المنطلق الذي أقره الحاج صالح يقول:"يتضح مدى تأثر القياس النحوي في طرائقه ومظاهره بعلم أصول الفقه، وأغلب الظن أن الذي أدى بهم إلى هذا هو تعليلات النحاة للظواهر اللغوية وتقسيم المتأخرين منهم العلل إلى علل لفظية وأخرى معنوية أو تقسيمهم لها من منظور آخر إلى علل أول وعلل ثوان وثوالث (37). وهذا نجده ونفهمه أكثر في التجاوب الكبير في التعليلات عند علماء الأصول وعلماء الفقه، علما أن علماء النحو هم أنفسهم علماء الفقه فقد كان الخليل فقيها ونحويا في آن واحد يقول التواتي بن التواتي:"إن التجاوب بين مقولات أصول النحو ومفاهيمه وبين أصول الفقه ومفاهيمه تجاوب طبيعي ما دام النحو والفقه نظامين ثانويين داخل إطار نظام الثقافة الإسلامية(38) .

يقر النحاة أنفسهم بأنهم انتهجوا في أصولهم منهج أصول الفقه عند الأحناف خاصة وقد أشار ابن جني إلى هذا المعنى فقال: "وذلك أننا لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، ويحصل القياس في النحو العربي بناء على العملية المنطقية الرياضية: التفريع من الأصل بناء الكلمة أو الكلام باستعمال مواد أولية هي المعطيات واحتذاء صيغة الباب الذي ينتمي إليه العنصر المحدث، وهذا التفريع لا يجوز إلا إذا اطَّرد الباب، وإذا لم يطرد فيقاس على الأكثر أي على الصيغة الغالبة في الباب والاستعمال ومن هنا فالقياس هو: حمل شيء على شيء لجامع بينهما ، وحمل شيء في الحكم، هو الذي يسمى في المنطق الرياضي تطبيق النظير على النظير وتطبيق مجموعة على مجموعة حتى يظهر تطابق في البنية بين مجموعتين على الأقل. (39) فالقياس له أهميته في الدرس النحوي لذلك نجده يتكرر في أبحاثهم يقول الحاج صالح :إن مجيء لفظة (القياس) على لسان العلماء المسلمين كثيرا جدا والكل يعرف أن جميع العلوم الإسلامية التي تلجأ إلى الاستدلال، فأساس هذا الأخير هو القياس وذلك كالفقه والنّحو ...."(40)

9-مبدأ الأصل والفرع:

ميّز النحاة العرب الأصول عن الفروع، فحددوا الأصل بأنه العنصر الثابت أو النواة أما الفرع فهو الأصل بزيادة إيجابية أو سلبية(41) فالأصل عندهم ما يبنى عليه ولم يبن على غيره، أما الفرع فهو الأصل مع زيادة، فالفروع من الأصول، وتقديمها الأصول عليها فلأنها تمتاز عنها ببساطتها لفظا ومعنى ولأن الانتقال من الأصل إلى الفرع هو تحويل طردي فتقديمه على التحويل العكسي هو مناسب لمسيرة التطور اللغوي(42) .

يقول بلعيد :أما بالنسبة للزيادة على الأصل هي نوع من التحويل ، فالاسم المفرد وما بمنزلته هو وحدة يحددها هذا التحديد الإجرائي أين تحدد كل المكونات التي تتألف منها هذه الوحدة (اللفظة) فلكل جزء من هذه اللفظة موضع خاص فأداة التعريف لا تظهر إلا في الموضع الأول على يمين الأصل وبعدها حرف الجر، فالوظيفة النحوية تحدد لنا بكيفية صورية، ثم إن الموضع لا يلتبس بما يمكن أن يكون فيه فالموضع باق كجزء من البنية إذا خلا مما يدخل فيه.وقد ميّزوا الأسماء التي لا تقبل بعض الزوائد فسموها بالمتمكن غير أمكن والتي تقبل بالمتمكن أمكن(متمكن أمكن وهو المتصرف كزيد،ومتمكن غير أمكن وهو غير متصرف:أحمد، مساجد.).وينبغي ألا نخلط بين هذا التحليل الصوري الناجع بالتحليل الدلالي إلا أن النحاة يخصصون لكل موضع دلالته (أي التي وضعت له في الأصل)فهذا المثال هو قاعدة صورية لتحليل المعنى (الوضعي)،ولا يلجؤون أبدا إلى الدلالة في التحديد اللفظي أو الصوري للوحدات،لذلك قالوا بأن اللفظ هو الأول،أما إذا صار المعنى الوضعي معنى آخر كما في المجاز فيكون لهذه الظاهرة طريقة أخرى في التحليل وترجع إلى البلاغة (أي علم المعاني)" (43).

10-مبدأ الانفصال والابتداء:

يقول الخليل بلسان تلميذه سيبويه:إنه لا يكون اسم مظهر على حرف أبدا لأن المظهر يسكت عنه وليس قبله شيء ولا يلحق به شيء(44) والذي يسكت عنه وليس قبله شيء هو الاسم الذي ينفصل ويبتدأ(45).،والفعل كان المنطلق عندهم كل ما ينفصل ويبتدأ به هي صفة الانفراد ويمكن أن يكون بذلك لأشياء أخرى تتفرع عليه ، ولهذا فيجب أن ينطلق من أقل ما ينطبق به مما ينفصل ويبتدأ (=مفرد) وهو لاسم المظهر بالعربية وكل شيء يتفرع عليه ولا يمكن لما في داخله أن ينفرد فهو بمنزلة الاسم المفرد)أطلق عليه ابن يعيش والرضي (اللفظة) وترجمها الحاج صالح (lexie) ويرى الحاج صالح أن صفتي الانفصال والابتداء تمكنان الباحث من اكتشاف الحدود الحقيقية التي تحصل في الكلام، فهذا المنطق عبارة عن وحدة لفظية لا يحددها إلا ما يرجع على اللفظ لأنها يمكن أن تكون جملة مفيدة وهنا يتعرض في هذا الموضع إلى مقياس التمكن والذي يعني أن القطعة يمكن أن تحتمل عددا من الزيادات يمينا ويسارا على صورة التعاقب ويعتبر هذا الاسم المظهر في العربية أكثر الكلمات تمكّنا عنه لا يكون اسم مظهر على حرف أبدا، لأن المظهر يسكت عنده وليس قبله شيء ولا يلحق به شيء ..ويعلق صالح بلعيد بقوله:(وفي الحقيقة نلاحظ ربطا بين الأصل والفرع، وبين الانفصال والابتداء فالانفصال ليس بعده شيء، والابتداء ليس قبله شيء ومعنى ذلك أن كل وحدة لغوية قابلة للانفصال عمّا قبلها أو ما بعدها عن الوحدات وكل وحدة يمكن الابتداء بها أو الوقوف عليها حسب موقعها من الكلام(46) وهناك أصناف ثلاثة في اللسان العربي، والوحدات كما حددتها الدكتورة خولة طالب كالتالي:

-وحدات يبتدأ بها ولا يوقف عليها مثل إلى في (إلى القسم)

-وحدات لا يبتدأ بها ويوقف عليها مثل (تُ) في (دخلت)

-وحدات يبتدأ بها ويوقف عليها مثل رجل للجواب (من جاء)(47)

11- مبدأ العامل:

من أهم ما توصل إليه الخليل نظرية العامل، في أسمى مراحل تطورها التي هي أساس النحو العربي، وهي قائمة على استنباط كلي للغة العرب، والوقوف على وظائف الاسم والفعل والحرف، وإحكام العلاقة بينها إذ العناصر اللغوية تحكمها علاقات التأثير والتأثُّر، فبعد الحدود ومجموع الزّيادات القبلية والبعدية، ضبط

الخليل، مستوى التراكيب في أبعادها الصوتية والصرفية والدلالية. فتوصل إلى اكتشاف النظام التواصلي الذي تقوم عليه اللغة.ونعني بذلك العامل والمعمولات والعلامة، وهي أساس النظرية، ولكنها ليست كل النظرية، حتى لا يعني تغيير الحركة الإعرابية، بحسب تغيير العوامل فقط، بل بالموضع، والزيادات أيضا في اللفظة، وأيضا تفسير التراكيب غير بناء التراكيب.

ونظرية العامل بهذا المنطلق فكرة عقلية مستنبطة من نقل، ويمكن شرح هذا المفهوم بالوقوف على تعريفين قال ابن جني في تعريفه النحو: هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة(48). بمعنى اتباع العرب الفصحاء في طريقة كلامهم، ثم تطور هذا التعريف ليصبح كاللاتي: العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها(49).

ومن هنا أصبح انتحاء سمت كلام العرب لا بالتلقين، بل بالقوانين التي استقرأها العلماء من نظام اللغة العربية، ونظرية العامل هي مجموعة القوانين النحوية التي ضبطت، ومن خلالها يتجنب الناطقون اللّحن. ذكر الدكتور مازن الوعر فيما يخص نظرية العامل قال: "والواقع أن اللسانيات الحديثة كشفت أن الخليل وسيبويه كانا قد انطلقا من نظرية تجريدية عاملية علائقية أثبتت صحَّتها نظرية تشومسكي التقنية، تلك النظرية المسماة ب(منهج العمل والربط الإحالي) government and binding theor ومن يمعن النظر في هذه النظرية فسيكتشف أن ما فعله سيبويه يُعدُّ عملا علميا دقيقا استفاد في صياغته من بذور التفكير الرياضي الذي اتسم به أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي(50).

وزَّع سيبويه الأبواب باعتبار العوامل، وبدأ بالفعل المضارع ، وذكر في بابه لزومه وتعديه إلى مفعول واحد ومفعولين وثلاثة مفاعيل ثم تحدث عما يعمل عمله من المشتقات كأسماء الفاعل والمفعول والمصدر، وذكر عمله في المجرور عن طريق الجار، ويلاحظ أن حرف الجر الأصلي قد يحذف وينصب المجرور على نزع الخافض، ويعرض لصيغ المبني للمجهول إذا كان متعديا لمفعولين ويقول إن أولهما هو الذي ينوب عن الفاعل، ويقف عند كان وأخواتها ويقول إن المنصوب بعدها ليس مفعولا بل خبر لها وهي بذلك ناقصة.

قال سيبويه في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب، وانتصب زيد لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل. فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبد الله(51). ويقصد سيبويه من هذا الباب أن الفعل المتعدي يرفع وينصب المفعول كما أن الفعل اللازم يرفع الفاعل، وأجاز تقديم المفعول لأنه التقديم لا يؤثر في حركتها الإعرابية ولا يؤثر في معنى الجملة يقول أيضا: وصار بمنزلة المفعول الذي تعدّى إليه فعل الفاعل بعدما تعدّى إلى مفعول قبله، وصار كقولك: ضرب عبد الله زيداً قائماً، فهو مثله في التقدير، وليس مثله في المعنى(52).المعادلة الرياضية: [ع ⟵ م1)+ م2] + خ

يرى الحاج صالح:ع= العامل. م1= المعمول الأول . م=2المعمول الثاني.خ= المخصص =

الترتيب الواجب، والقوسان يجمعان الزوج المرتب أما المعقوفتان فللوحدة التركيبية الصغرى(53)والزوج المرتب: (ع م1) ترتيبهما لا يتغير مطلقا في الجملة الفعلية.

فإذا كان العامل الفعل، لا يجوز أن يتقدم معموله الأول الفاعل عليه (قضية خلافية بين البصرة والكوفة).أما لماذا لم يجز سيبويه تقديم الفاعل عن الفعل:

أحدهما: أن الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعا، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله.

ثانيهما: أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، وذلك أنك إذا قلت "زيد قام"وكان تقديم الفاعل جائزا لم يدر السامع أأردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر، أم أردت إسناد قام المذكور إلى زيد على أنه فاعل.

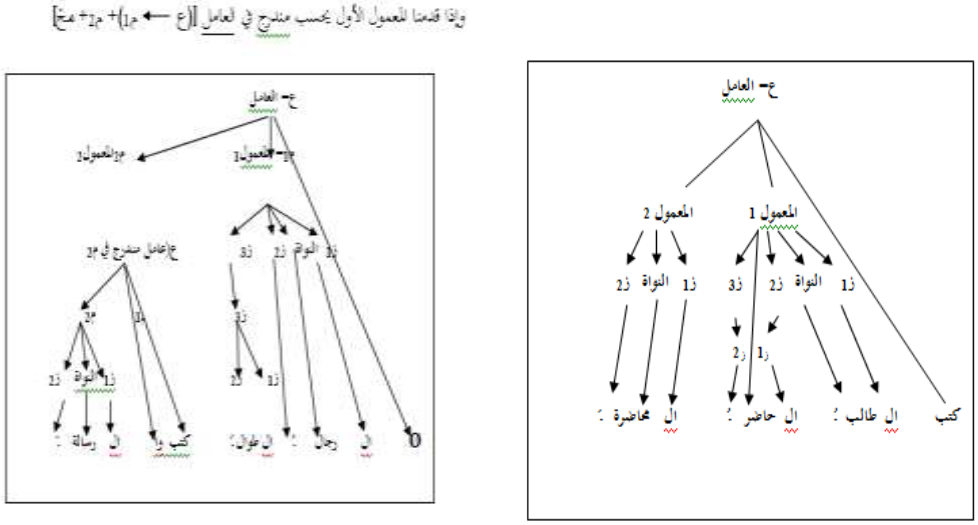

الرموز بمعنى الزيادة الداخلة...وهذا الرّسم الشجري الذي هو من تصورنا وهو يخضع لما تقتضيه العربية قد أدمجنا فيه مزية الترتيب (للموضع) في مزية الاندراج الممثل في التفريع الشجري.....أن المعمول الأول لا يقدّم على عامله أبدا(54).إن نظرية العامل هي أروع ما أبدعه الخليل وأصحابه ومن أخطر النظريات التي سيكون لها دور عظيم في تطوير معلوماتها حول الظواهر اللغوية وذلك لأن مفهوم العامل هو المفهوم الدينامكي الذي ينبني عليه المستوى التركيبي للغة فبفضله يستطيع اللغوي أن يرتقي إلى مستوى أكثر تجريدا من المستويات السفلى التي تحتوي على الوحدات ومقوماتها القريبة وهذا هو في الواقع أعمق بكثير من القول بأن مستوى التركيب syntaxe هو ناتج عن تركيب الوحدات الدالة التي -يطلق عليها (المورفيمات) في اصطلاح الغربيين- وأول دليل على ذلك هو إمكانية استغلال مفهوم العامل(وما يترتب عليه من عامل ومعمول ثان كما فهمه سيبويه ويعني العمليات الإجرائية وذلك يحمل أقل الكلام مما هو أكثر من لفظه باتخاذ أبسطه وتحويله بالزيادة، وهذا ما يقارب مفهوم الاقتصاد في الكلام الذي نادى به الوظيفيون (أندري مارتني) والزوائد في بداية الكلام تؤثر وتتحكم في التراكيب كالتأثير في أواخر الكلم (الإعراب) ومن هذا نلاحظ أن اللفظة هي الأصل ، وهناك عناصر يمكن أن تدخل على يمينها فتغير إعرابها وتزيد على معناها الأصلي(55)

ع م1	أو م2	م2 أو خ
1 الابتـــــداء أو فعل وفاعل	المبتـــــدأ أو المفعـــــول الخبر م2أو واو الحال	فعل وفاعل في موضع
0 2	عبد الله	قام 0
0 3	عبد الله	قام أخوه
0 4	عبد الله	هل قام
رأيت	عبد الله	قام 0

يقول الحاج صالح :"ينطلق النحاة هنا أيضا من أقل ما يمكن أن يبنى أو بعبارة أقل ما يكون عليه الكلام مما هو فوق الفظة" (56) وذلك مثل (زيد منطلق) وقد يجئ ككلام مفيد ويتألف من لفظتين ثم يختبرون هذا التركيب بزيادة ما يمكن زيادته مع بقاء هذه النواة.

0	زيد	منطلق
إن	زيدا	منطلق
كان	زيد	منطلقا
حسبت	زيدا	منطلق
أعلمت خالدا	زيدا	منطلقا
1	2	3

ففي العمود الأيمن يدخل عنصر قد يكون كلمة أو لفظة بل تركيبا وله تأثير على بقية التركيب ولذلك سمي عاملا ثم لاحظوا العنصر الموجود في العمود الثاني لا يمكن بحال أن يقدم على عامله فهو عند سيبويه المعمول الأول (م1).ويكوّن إذن مع عامله(زوجا مرتبا) couple ordonné أما المعمول الثاني (م2) فقد يتقدم على كل العناصر اللهم إلا في حالة جمود العامل (مثل إن)(57) إلا إذا كان ظرفا إن في الدار زيدا.أما إذا انعدم العامل اللفظي انعدمت معه التبعية التركيبية يقول: وقد يخلو موضع موضع العامل من العنصر الملفوظ (0) وهو الذي يسمونه بالابتداء (وهو عندهم عدم التبعية التركيبية وليس معناه بداية الجملة كما يعتقد بعضهم. هذا وقد حملوا التراكيب التي تتكون من لفظة فعلية (غير ناسخة) على هذا المثال واكتشفوا عند تطبيق هذه المجموعة على الأولى أن الفعل (غير ناسخ) هو بمنزلة هذه العوامل لأنه يؤثر في التركيب، وأن المعمول الثاني في هذه الحالة هو المفعول به وأثبتوا أيضا أن موضع م1 م2 يمكن ان تحتلها كلمة أو لفظة بل تركيب وذلك مثل(58)

0	زيد	منطلق
إن	زيدا	منطلق
كان	زيد	منطلقا
حسبت	زيدا	منطلق
أعلمت خالدا	زيدا	منطلقا
1	2	3

فيتبين بهذا أن العناصر التركيبية هي عناصر خاصة مجردة كما أن هناك عناصر أخرى (تدخل وتخرج) علاقتها بغيرها علاقة وصل على هذه النواة التركيبية وهي زوائد مخصصة كالمفاعيل الأخرى والحال وغيرها رمزه :ويمكن أن نمثل للعلاقات القائمة بين هذه الوحدات التركيبية بهذه الصيغة :

فالعامل يمكن أن يكون فعلا غير ناسخ أو ناسخ أو (إن) وأخواتها أو اسما يعمل عمل فعله والمعمول الأول يمكن أن يكون مجردا مبتدأ (وعامله الابتداء)أو اسما لفعل ناسخ أو غير ناسخ أو (إن) وأخواتها والمعمول الثاني خبرا أو مفعولا به ، أما المخصصة فهي الحال والتمييز أو المفاعيل والمستثنى الفضلة وهذا يعني أن موضع الابتداء والفعل واحد وموضع الخبر والمفعول به مع الخلاف الشديد الذي يوجد من الناحية الدلالية لهذه العناصر.

12-خاتمة:

-نتائج البحث:

إن ما سعى البحث إلى تحقيقه من نتائج، من خلال عرض وتحليل آراء الحاج صالح اللغوية العلمية يدعو إلى إعادة النّظر في الكثير من القضايا النّحوية، التي عرضها النّحاة المتأخرون، خاصة أولئك الذين عاشوا بعد القرن الرابع الهجري، ويمكن تلخيص النتائج في النّقاط الآتية:

1- النظرية الخليلية الحديثة قراءة جديدة لكتاب سيبويه، الذي هو كتاب لساني وليس كتاب نحو، كما يعتقد الكثير من الدّارسين المحدثين، ودليل ذلك ما نجده من دراسات عنه من باحثين غربيين مثل: مايكل كارتر الذي قدم أطروحة بجامعة أكسفورد تناولت المفاهيم البينوية في كتاب سيبويه، وصنّف سيبويه ضمن دي سوسور وبلوم فيلد.وألوكه موزار في آراءها الهامة عن كتاب سيبويه.

2-ضرورة التّميز بين منهجين مختلفين هما: المنهج العلمي و المنهج الفلسفي الإعتقادي.

3-كتاب سيبويه كتاب علمي، لا يفسر إلا بتفكير موضوعي علمي.

4-لابد من آليات علمية ضرورية لفهم المقاصد التي طرحها الخليل وسيبويه –الرّياضيات- كعلم بيني مهم .

ولعل هذا ما جعل الحاج صالح يعيد النظر فيما قدمه النحاة العرب، نتج عنه تصنيف زمني دقيق (النحاة المتقدمون والنحاة المتأخرون) وحسب علمي فإنه أول من تطرق إلى ذلك.

-مصادر ومراجع البحث:

أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه الكتاب دار القلم والهيئة المصرية العامة للكتاب ط2. (1977م)

بلعيد، صالح مقالات لغوية دار هومة للنشر والتوزيع الجزائر ط1 2004 م

بن التواتي، التواتي محاضرات في أصول النحو العربي مطبعة رويغي الاغواط. الجزائر ط 1 2006م

4-جعيد عبد القادرحد الكلمة في اللغة العربية دراسة على ضوء النظرية الخليلية الحديثة رسالة ماجستير مخطوطة جامعة الجزائر. 2013م

5- الجرجاني التعريفات دار الكتاب العربي بيروت. ط3 1986م

6- الحريري البصري ملحة الإعراب دار النشر دار السلام القاهرة مصر ط1. 1426هـ-2005 م

7- خولة طالب الابراهيمي مبادئ في اللسانيات العامة دار القصبة للنشر ط2 2000م

8 – الزمخشري المفصل في صنعة الإعراب دار مكتبة الهلال بيروت ط1. 1993م

الاستراباذي، الرضي شرح الكافية بنغازي ليبيا. ط2 1996

9- ابن السراج، أبوبكر الأصول في النحو مؤسسة الرسالة بيروت لبنان ط3 1417هـ-1996م

10- السّكاكي مفتاح العلوم دار الكتاب بيروت. ط1 1983

السيوطي جلال الدين المزهر في علوم اللغة ط3 مطبعة الحلبي القاهرة،(د،ت).

11- عبد الرحمن الحاج صالح بحوث ودراسات في اللسانيات العربية- موفم للنشر الجزائر. 2007

12- عبد الرحمن، الحاج صالح البنى النحوية العربية سلسلة علوم اللسان عند العرب - منشورات مجمع الجزائري للغة العربية الجزائر2016

13- عبد الرحمن،الحاج صالح النظرية الخليلية الحديثة مفاهيمها الأساسية كراسات المركز- العدد الرابع.الجزائر2007م

14-أبو الفتح، ابن جني. سر صناعة الإعراب دار القلم دمشق سوريا ط 1 1985م

15- أبو الفتح، ابن جني الخصائص دار الهدى للطباعة والنشر بيروت لبنان ط2 (بدون سنة)

16-محمد طنطاوي نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة دار المعارف النيل القاهرة.

17-الوعر مازن جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب مكتبة لبنان ناشرون الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان.

18-ابن يعيش شرح المفصل، مكتبة المتنبي القاهرة

هوامش وإحالات المقال

[1] - الحاج صالح 2007 ج1 ، ص247

[2] - عبد الرحمن الحاج صالح 2016 ص:4

[3] - الحاج صالح 2007 ج1 ص53

[4] - المرجع نفسه، ج1 ص53

[5] - المرجع نفسه، العربية ج1 ص45

[6] - محمد طنطاوي ص 22

[7] - الحاج صالح 2007 ص89

[8] –سيبويه- الكتاب ج1 ص 14

[9] - الحاج صالح ج2 ص14-15

[10] - المرجع نفسه ج2 ص14

[11] - ابن جني 1956 ج1 ص44

[12] - السيوطي – المزهر- ج1 ص35

[13] - السكاكي 1983 ج1 ص159

[14] - الزمخشري 1993م ج1 ص23

[15] - (سيبويه ج1 ص2)

[16] - سيبويه 1977م ج 1 ص13

[17] - مازن الوعر ص79

[18] - المرجع نفسه ص75

[19] -جعيد عبد القادر ص22

[20] - ابن جني 1985 سر صناعة الإعراب ج2 ص 257

[21] -جعيد عبد القادر ص 42

[22] -المرجع السابق ص285

[23] - صالح بلعيد ص41

[24] - المرجع نفسه ص 42

[25] - المرجع نفسه ص 113

[26] - صالح بلعيد ص42

[27] - صالح عبد الرحمن ج1 ص218

[28] - الرضي الاستربادي ص 117

[29] - الحاج صالح ج1 ص218

[30] - سيبويه، ص:25-26)، انظر(الحاج صالح ج1ص:218)

[31] - الحاج صالح ج1ص:218

[32] - المرجع نفسه ج1 ص319

[3333] - (المرجع نفسه ص 319)

[34] - الحاج صالح ج1ص:319

[35]- الحاج صالح ج2 ص48 الهامش

[36] - المرجع السابق ص221

[37] - التواتي بن التواتي ص347

[38] - المرجع السابق ص388

[39] - الحاج صالح ج1 ص220

[40] -(المرجع نفسه ص144)

[41] - المرجع السابق ج1 ص219

[42] - الحاج صالح ج1 ص220

[43] - صالح بلعيد ص:14

[44] - سيبويه ج2 ص304

[45] - المصدر نفسه ج 96

[46] - صالح بلعيد ص 47

[47] - خولة طالب الإبراهيمي ص98

[48] - ابن جني الخصائص ج1 ص8

[49] - شرح شافية ج1 ص6

[50] - مازن الوعر ص 75/76

[51] -سيبويه 1977م ج1 ص 34

[52] - المصدر نفسه ج1 ص121

[53]- الحاج صالح 2007م ص82

[54]- الحاج صالح 2007م ص84-86-87

[55] - المرجع نفسه ج1 ص222-223

[56] - المرجع نفسه ج1 ص328

[57] - المرجع نفسه ج1 ص223

[58] - المرجع السابق ج1 ص223-224